

«الshal»: الكويت أمام 3 محاور رئيسية لتحديد مستقبل تصنيفها الائتماني

العام الفائت. وكانت قيمة
استثمارات المؤسسة في
نهاية عام 2020 بحدود
1.759 مليار دينار
كويتي، وحقت ارتفاعا
في القيمة الرأسمالية
بنسبة 34.1 %، أي أعلى
من ارتفاع المؤشر العام،
وبلغت قيمة استثماراتها
في نهاية عام 2021 نحو
2.358 مليار دينار كويتي
أي مرتفعة بنحو 599.6
مليون دينار كويتي. وفي
خلاصة، ارتفعت أسعار

أوضح تقرير " الشال "

الاقتصادي الأسبوعي أنه

ضمن أولويات برنامج

الحكومة الحالية، ترشيق

القطاع العام، وهو هدف

مكرر في خطط التنمية

وبرامج الحكومات

الأخيرة، وظل هدفا جيدا،

ولكن ما تحقق حتى

الآن هو عكسه، وتغيرت

جوهريا أوضاع البلد

المالية والاقتصادية، ولم

يعد تحقيق ذلك الهدف

خيارا، وإنما واجب. أهم

قيمة الملكيات
المعلنة لـ "الهيئة
العاملة للاستثمار"
في 9 شركات
مدرجة ترتفع إلى
2.685 مليار دينار
مع إقفالات 2021

معارضة صفقة
"كي داو" بدأت من
مكتب الاستثمار
الكويتي في لندن
ومستشاريه
الثلاثة

أوضح تقرير " الشال "

الاقتصادي الأسبوعي أنه

ضمن أولويات برنامج

الحكومة الحالية، ترشيق

القطاع العام، وهو هدف

مكرر في خطط التنمية

وبرامج الحكومات

الأخيرة، وظل هدفا جيدا،

ولكن ما تحقق حتى

الآن هو عكسه، وتغيرت

جوهريا أوضاع البلد

المالية والاقتصادية، ولم

يعد تحقيق ذلك الهدف

خيارا، وإنما واجب. أهم



أمريكي في عام 2021، وتقديرته لسعر تعامل موازنة الكويت حتى عام 2025 هي 85 – 90 دولار أمريكي للدبريل.

تقرير سناندرز أند بورز ذكرنا مرارا وتكرارا بان تقارير التصنيف الائتماني تقارير مالية ومن الطب تصنيف مرافق، أي بلد على صحيح، ولكنها تقارير تحذير وجهوه مختلف، وإهتمامه مالي وقصير الأمد، أما الاقتصاد ضمنها، ودولنا النفطية تحديد، فهو مجرد برواز. لذلك، لابد من قراءة صحيحة لحتوى التقرير، تعطيه ما يستحق من اهتمام، ولكن اعتبار العمل على تحسين التصنيف وفقا لبؤشرات مالية وليس وفقا لمعايير الاستدامة الاقتصادية، أمر خاطئ، فالضرر المحتمل

للدول المصنفة من قبلها، والمعالجة بقرار أو بقانون، هدف من المحتمل أن تحققة الحكومة بعد التسويات السياسية الأخيرة، وقد ينجح تمرير القانونين بتحسين التصنيف لأنه يحقق مصلحة وهدف جمهور تقرير الوكالة، ولكن ثمة باهظ على مستقبل الاقتصاد المحلي، وقد يتطلب قرارات حكومية غير مشروعة لصالح بعض النواب. ورغم انتقاد الوكالة الشديدة لعجز الحكومات المتعاقبة وتخلف إجراءات الإصلاح لديها، أثبتت الوكالة على تصنيف يوليو ثابت لمبررات لها علاقة بمتغيرات استثنائية خارج قدرة الإدارة العامة المحلية على التأثير فيها، وهما ارتفاع أسعار وإنتاج النفط، وحجم احتياطي

الإيرادات النفطية الحالية 12/2021/21 نحو 11.471 مليار دينار كويتي أو أعلى بما سبته 25.7% عن مستوى الإيرادات النفطية المقدرة للسلطة المالية الحالية بأكملها والبالغة نحو 9.127 مليار دينار كويتي، وبما سبته نحو 88.4% من جملة الإيرادات المحصلة. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 73.8 دولار أمريكي للشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية 2021/2022.

وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.511 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 167 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدّر في الموازنة للمالية الحالية بأكملها نحو 1.802 مليار

الأوضاع على ما هي عليه تعني حتمية استمرار تدهور تصنيفها الائتماني، والخلاف هو حول التوقيت وليس النتيجة، ومع مرور الوقت، سوف تتآكل القدرة على إيجاد حلول ناجعة لعلاج أوضاعها المالية، ما يعني انتقالها إلى وضع اقتصادي مهدد لاستقرارها. الخلاصة الثالثة، هي أخذ خيارها الصحيح والصعب وإن جاء متاخرا لنقل تأثير عوامل خارجة عن قدرتها على التأثير فيها، إلى انتقال تدريجي لأخذ لزام المبادرة في تنمية قدرتها على التأثير في مسارات سياساتها، وذلك لن يتحقق ما لم تكن مؤسسات سلطة اتخاذ القرار في الدولة، أو مجلس الوزراء على أقل تقدير، تتبنى مشروع انقاذ موحد.

للدول المصنفة من قبلها،
والمعالجة بقرار أو بقاء،
هذه من المحتمل أن تحقّق
الحكومة بعد التسويات
سياسية الأخيرة، وقد
ينجح تمرير القانون
بتحسين التصنيف لأنه
يحقق مصلحة وهدف
جمهور تقيير الوكالة،
ولكن تقرر باهظ على
مستقبل الاقتصاد المحلي،
وقد يتطلب قرارات
كومية غير مشروعة
لصالح بعض النواب.
ورغم انتقاد الوكالة
الشديد لعجز الحكومات
المعاقبة وتختلف إجراءات
الإصلاح لديها، أبقى
الوكالة على تصنيف يوليو
ثابت لمبررات لها علاقة
بتغييران استثنائيان
خارج قدرة الإدارة العامة
المحلية على التأثير فيها،
وهما ارتفاع أسعار وإنتاج
النفط وسحب احتياطي

الاجيال القادمة بعد
مكاسبه الأخيرة.
ما تقدمه يعني أن الكويت
سألم ثلاث خلاصات،
الأولى هي أنها عرضة
للتأثر بعوامل هي خارج
عن قدرتها على التحكم
بها، وسوف تتأثر إيجاباً
أو سلباً إن تحسنت أو
تراجعت، فإن تحسنت
أوضاع سوق النفط وجم
صندوقها السبائي، سوف
تستغلها إدارتها في تعميق
اختلالات الاقتصاد، بشراء
مزيد من الوقت بوسائل
مالية واقتصادية أساسية.
وإن تراجعت، ظهرت على
السطح كل تبعات ومخاطر
تلك الاختلالات. الخلاصة
الثانية هي أن استمرار

أمريكي في عام 2021، وتقديراته لسعر تعامل موازنة الكويت حتى عام 2025 هي 85 – 90 دولار أمريكي للبرميل.

تقرير ستاندارد آند بورز ذكرنا مرارا وتكرارا بان تقارير التصنيف الائتماني تقارير مالية ومن الطبيب ان يحصل فيها اي بلد على تصنيف مرتفع، والعكس صحيح، ولكنها تقارير تحذير وجمهورها مختلف، وإهتمامها مالي وقصير الأمد، أما الاقتصاد صحتها، فهو مجرد النقطه، تحديدًا، لايد من قراءة صحيحة لحوى التقرير، تعطيه ما يستحق من اهتمام، ولكن، اعتبار العمل على تحسين التصنيف وفقا لمؤشرات مالية وليس وفقا معايير الاستدامة الاقتصادية، الأخطر، فالضرر المحتمل على الاقتصاد ان أخطانا القراءة أخطانا الإجراء، لا يمكن جرحه. قنانون الدين العام أو السحب المبالغ من احتياطي المخطط القادمة من دون إصلاح جوهري للسياسات المالية والاقتصادية، تصرف جائر بحق البلد، والمثال القاطع، هو ما حدث للاحتياطي العام، ولأصول التي تم إقراضها من السوق العالمي أو استبداد الأصول بين الاحتياطين أو وقف الإقضاع لصالح الجاهلين، القادمة كلها حدثت ما بعد خريف عام 2014 وحتى وقتنا الحاضر، كلها أموال ضاعت هدرًا.

التقرير بنيت تصنيف

(+A)، أي تثبيت لتصنيف بولسو الفائت عام 2021 من استمرار النظرة السلبية على المستقبل، والتصنيف السداسي خاضع للمراجعة على المدى القصير، ما بين 12 - 24 شهر، وقد يخفض ما لم تنجح الكويت في إيجاد حل لعجزها عن تمويل الموازنة العامة. والتصنيف قد يعدل النظرة المستقبلية إلى مستقرة إن نجحت الحكومة في تمرير قانون الدين العام أو السحب من احتياطي الأجيال القادمة، ويضيف تقرير الوكالة ما معناه ضرورة تبني سياسة مالية منضبطة، والفزاعة التي استخدمتها الوكالة هي تقديراتها بلوغ معدل عجز الموازنة السنوات حتى عام 2025 نحو 12 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتقدر أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي رقما نحو 140 مليار دولار أمريكي في عام 2024، أي أن متوسط رقم العجز المالي السنوي سوف يبلغ نحو 17 مليار دولار أمريكي، أو نحو 84 مليار دولار أمريكي للعجز المتراكم خلال تلك السنوات، وهو في تقديرها ربما الأعلى في العالم

أوضح تقرير "الشلل الاقتصادي الأسبوعي" أن ضمن أولويات برنامج الحكومة الحالية، ترسيق القطاع العام، وهو هدف مكرر في خطط التنمية الأخرية، وظل هدفا جيدا، ولكن ما تحقق حتى الآن هو عكسه، وتغيرت جوهريا أوضاع البلد المالية والاقتصادية، ولم يجر تحقيق ذلك الهدف خيرا، وإنما واجب. أهم وأكبر القطاعات ضمن القطاع العام، هو قطاع النفط، وتعرض القطاع الأكبر عملية انتفاخ وترهل وارتفاع في التكاليف، سواء بكوادره وامتناعه، أو باستمراته الخاسرة، حول العالم. أخطر تبعات ترهله، أنه فقد أفضل ما لديه من قيادات التمتع مشروع خطى للنقاعة المبكر من أجل إحلال آخرين محلهم، إضافة إلى ارتفاع تكلفة انتاج برميل النفط لمبررات لا علاقة لها بالإنتاجية إلى أكثر من خمسة أضعاف في أقل من عقدين من الزمن، حتى تساوت تكلفة انتاج البرميل في يوم من أيام الحائل، مع سعر برميل النفط الكويتي في السوق. وللقطاع تاريخ في تسليمه حصة سياسية للشراء ولاء ذلك الفضيل السياسي أو ذاك، وللقطاع حصص وظيفية تمنح لذلك النائب أو النافذ، والإفراز الطبيعي والحتمي للإنفاق تلك السياسات، هي تخلف وفساد القطاع. وللقطاع استمرات ضخمة فاشلة، بدايتها "سانتا في" في ثمانينيات القرن الفائت، مروراً بمصافي هولندا ومحطات بيع وقود التجزئة في بريطانيا وغانا الجنوب وسفحة ممتنجة لشركة كاتالان، وانتهاجه المولي مؤخراً باستثماري مصفاة فينتام و"شركة المولى برونين" المشتركة مع شركة كندية. ولم يبق للقطاع سوى التباكي على كني فداد وهي صفقة كز داو" فاشل صفقة لو تحققت لحصدت أكبر خسارة ما لحق القطاع من صفقات مثل مصفاة فنتام و"شركة كندية،

Hass and ، بالكامل، وكانت شركة صناعة بتروكيماويات متقدمة، ووفقاً لجريدة نيو يورك تايمز عدد 06/02/2008 حول مبلغ "داو كيمكال" في دفع علاوة 74 % "شراء" شركة روم آند هاس" في يوليو 2008، تذكر الجريدة بأنها دفع هذه المبالغ لاقتعادها بأن الكويتيين في جيها الخلفي وسوف يؤمنون التوصل لازم.

وغير صحيح ما يذكر بأن معارضة الصفقة بدأت من الكويت، فالمعارضة المهنية والمالية، بدأت من مكتب الاستثمار الكويتي في لندن ومستشاريه الثلاثة في نفس مكتب استمها المؤسسة "Call Report". وشارك في اجتماع لندن فريق من قيادي المؤسسة، وكانوا ستة، زائدا فريق مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، زائدا "مرحان ستالكي" و"كريدت سويس" و"ديت شيه بنك" واعترض الحاضرون في 16/17 أكتوبر 2008 بالاجماع على الصفقة، وابدوا 6 مبررات صحيحة لاعتراضهم، وحتى عندما تم الاعتراض عليها لاحقا في الكويت وبات احتمالا رفضها أكبر، وافق الفريق الداعم للصفقة في أواخر شهر نوفمبر 2008 على تعويض "لداو كيمكال" بنحو 30 % من قيمتها في حال الرفض، وكان زمن مدة مالية عالمية لم تحدث 80 عام، ولا يفترض أن يزيد التعويض في أوضاع عادية عن 10 %، وحول إقرار ذلك التعويض علامة استفهام كبيرة.

الغرض من التذكير بتأثير القطاع ليس إرجار الماضي، ولكنها تجارب القيمة أمكن في الماضي تجاوزها بسبب ازدهار سوق النفط وتوقعات زيد من الازدهار له في المستقبل، ذلك لم يعد واقع الحال، وبات من الضروري خفض تكاليف إنتاج البرميل، ولا بد من قراءة تاريخ استثمارات القطاع الضخمة والمكلفة والخاسرة، والعمل على منع تكرارها في المستقبل، وتوقعات لسيناروهات توفقت أسعار النفط على المدى الطويل، إدارة قطاع النفط تتطلب توفر رشاقة وقدره وخصافة ومهنية عالية، فإفارق ما بين أسعار النفط المحتملة في السوق، وتكاليف إنتاج البرميل ان استمرت الممارسات على ما هي عليه، سوف نتأجه وخيمة على المالية العامة. ومن أمثلة السيارات بوهات المحتملة، ما ذكره تقرير وكالة ستاندرز أند بورز الأخير، توقعاته لعدد أسعار النفط في 2022 و 2023 هي 65 دولار أمريكي و55 دولار أمريكي على التوالي هبوطاً من معدل 71 دولار

ولا زال هناك من يعتقد أن صفقة "كي داو" هي صفقة لشراء شركة "داو كيمكال"، بينما هي صفقة بأثمنة لشراء مصنع قديم من شركة "داو كيمكال" من ضمنهم مصنع في إيطاليا بملكية مناصفة بين القطاع و "داو كيمكال" تم إنشاؤه في عام 2004، خسر رأسماله 130، ونصف المرة، إضافة إلى التزام بصادق نحو 130 مليون دولار أمريكي بعد 6 سنوات من المساهمة فيه، رغم أن مقر العائدات والذخا عند إقبال دراسة كان 16 % - 18 % . وفي تقرير رسمي لشركة "داو" بشأن مشروع بيعها 40 مصنعا لدشمو للكويت، أي أقل من نصف المصانع القديمة التي تملكها، ذكر إدارة الشركة التالي "أنها في الانتقال استراتيجيا من صناعة تقليدية سوق انتاجها مزدهم وهامش ربحيتها منخفض، إلى صناعة بتروكيماويات متقدمة، التنافس فيها محدود وهامش الربح فيها مرتفع". لذلك، كان هدفها البيع هو تحسين تمويل لشراء شركة "روم آند داس Rohm"

العام الفائت. وكانت قيمة استثمارات المؤسسة في نهاية عام 2020 بحسب 1.759 مليار دينار كويتي، وحققت ارتفاعاً في القيمة الرأسمالية بنسبة 34.1 %، أي أعلى من ارتفاع المؤشر العام، وبلغت قيمة استثماراتها في نهاية عام 2021 نحو 2.358 مليار دينار كويتي، أي مرتفعة بنحو 599.6 مليون دينار كويتي. وفي خلاصة، ارتفعت أسعار 30 شركة ضمن محفظتها، بينما انخفضت أسعار شركتين. أكبر ارتفاع في القيمة ضمن محفظتها حققته شركة "أجيبيتي للمخازن العمومية" وكان يحدود 125.9 مليون دينار كويتي، يليها "البنك الأهلي المتحد - البحرين" بارتفاع يحدود 8.5 مليون دينار كويتي، ثم "بيت التمويل الكويتي" بنحو 103.6 مليون دينار كويتي.

قالت المساهمت المؤثرة للمؤسسات العامة كانت "للهيئة العامة لشئون القصر"، وبلغت قيمة مساهمتها العلية في ثلاث شركات في نهاية عام 2020 نحو 555.4 مليون دينار كويتي، وبلغت مع نهاية عام 2021 نحو 739.9 مليون دينار كويتي في شركتين بعد التخرج من "الشركة الوطنية العقارية"، وبلغت مكاسبها نحو 33.2 %.

وحقق الاستثمار في "بيت التمويل الكويتي" ارتفاعاً في القيمة الرأسمالية بنحو 190.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 35 %.

الأمانة العامة للأوقاف"، ولديها مساهمتان مملكتان فقط، واحدة منهما رئيسية، وبلغت قيمة استثمارها في نهاية عام 2020 نحو 384.7 مليون دينار كويتي، وبلغت في نهاية عام 2021 نحو 518.8 مليون دينار كويتي محققة ارتفاعاً يحدود 34.8 % وارتفاعاً في القيمة الرأسمالية يحدود 134 مليون دينار كويتي، ضمنها نحو 132.9 مليون دينار كويتي مصدراً "بيت التمويل الكويتي".

ذلك يعني أن صافي الارتفاعات في قيمة استثمارات الجهات الراجعة في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت بلغ نحو 1.456 مليار دينار كويتي، ونحو 81.6 % من ذلك الارتفاع في القيمة مصدرة أربع شركات، هي "بيت التمويل الكويتي" و"البنك الأهلي المتحد - البحرين" و"بنك الكويت الوطني" و"أجيبيتي للمخازن العمومية".

الاداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات البرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 6557 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 2.8 نقاط ونسبته 0.4 %.

بمبنا ظل مرتفعا بنحو 32.9 نقطة أي ما يعادل 5.3 % عن إقفال نهاية عام 2021.